النظرية الخليلية بين التنظير والإجراء

Khalil theory between endoscopy and procedure

بوخلخال عبد الله

تاريخ الإرسال: 2022/06/04	تاريخ القبول:2022/07/20	تاريخ النشر: 2022/07/30

الملخص:

نهدف في مقالنا إلى تصويب المفاهيم التي أسيء فهمها مع ممر الأيام،وذلك من خلال العودة إلى ما أثل له المبدعون من نحاة العصور الخلاقة ،وهو عين ما تدعو إليه النظرية الخليلية ،وقد كشفنا عن غلط كثير من الدارسين في ادعائهم أن أبا عمرو ومن في طبقته لم يعتدوا بلغة المحدثين،وأن القياس ينهض على أركان أربعة، وأن العلة لا تعدو أن تكون إحدى أركان القياس،أو هي سبب عام مفسر لمختلف الظواهر اللغوية .

الكلمات المفتاحية: الفصاحة، القياس، الأصل، الفرع، العلة.

Abstract: In our article, we aim to correct the misunderstood concepts with the passage of days, by returning to what the creators of the creative eras imitated, which is exactly what the Khalili theory calls for, and we have revealed the mistake of many scholars in their claim that Abu Amr and those in his class They did not transgress the language of the modernists, and that analogy rests on four pillars, and that the reason is no more than being one of the pillars of analogy, or it is a general reason explaining the various linguistic phenomena.

Key words:eloquence, analogy, origin, branch, cause.

مقدمة:

من مقتضيات الكتابة البحثية الإتيان بالجديد غير المسبوق لتعم الفائدة،والنأي بها عن المبتذل المكرور،وإنّ إحياء ما اندرست معالمه أو انحرف عن أصالته على عظيم نفعه وعميم فائدته في حينه وإلى زماننا،لهو من صميم ما يجب أن تشرئب له العناية وتصرف له الجهود،لذلك قُيّضت **النظرية الخليلية** من قِبَل **الحاج صالح** لكثير من الأوهام التي راجت من لدن عصور الجمود إلى عصرنا، حيث تلقفها لفيف غير قليل من

المؤلف المرسل: بوخلخال عبد الله boukhealkhal1978@gmail.com

دارسي اللغة العربية وسلّموا بها،وعنهم أخذتها الناشئة فعم الخطب واتسع الفتق وصار عصيا علاجها،فجاء هذا المقال لا ليقتصر على التنظير لهذه النظرية- وقد أتى ذلك الحاج صالح في كتيب- وإنما ليشقّع ذلك بإجراءات عملية من خلالها يتكشف البون بين ما صارت إليه كثير من المفاهيم اللغوية وما كانت عليه قبل انصرام القرن الرابع هـ.

هذا وإنّ مما عظم الغلط فيه وأسيء فهمه بعض قضايا السماع اللغوي ومفهوم القياس ومن ثم مفهوما الأصل والفرع ومفهوم العلة، تارة لجمود الفكر خاصة بعد انقضاء القرن الرابع هـ، وطورا نظرا لخلط الأوضاع الأرسطية بأوضاع النحو العربي الأصيل، ومرة بسبب خلط مفاهيم أصول الفقه بمفاهيم أصول النحو.

2. مفهوم النظرية الخليلية :

النظرية الخليلية هي نظرية على نظرية، وسمها بذلك بعضُ إخوان الحاج صالح من اللغويين خارج الجزائر بعدما اطلعوا على طرحه اللغوي، فوقع هذا الوسم من قلبه موقعا راقه، وهي تقوم على نظرية جاء بها الخليل بن أحمد الفراهيدي وسابقوه،وذلك أن الخليل استطاع بنباهته أن يبدع علوما من عدم ويتمم بنيانَ أخرى،فكان محلَّ إعجابٍ من معاصريه ،وقد أومأ الحاج صالح إلى أنّ نسبةَ هذه النظرية **للخليل** دون تلميذه الفذ **سيبويه** مع أنها في عمومها تجلت في كتابه «الكتاب» ليس تعسفا،بل نسب إليه بالتغليب،وبخاصة أنّ العزو إلى الخليل بلغ 600قول وتحليل[1] .

وهذه النظرية التي هي للخليل في عمومها تنهض لا على الفكر التأملي الفلسفي المجرد، وإنما على التفكير الإجرائي (تفكير يبنى على التجربة والحصر والتحليل الرياضي[2])،فهي نتاج تفكير عقلي وعملٍ ميداني وإجراءٍ ينظر فيه في التكافؤ الحاصلِ بين المجاري والبنى اللغويةِ والتحولات بين مجموعة لغوية متكافئةٍ عناصرُها ومجموعة لغوية متكافئة عناصرها ، والتكافؤ بين عناصر الباب والمجموعةِ اللغوية قوامه القياسُ الخليليُّ البعيدُ كل البعد عن قياس الفقهاء فضلا عن القياس الأرسطي .

والنظريةُ الخليليةُ التي جاءنا بها **الحاج صالح** هي فهمٌ لنظرية على وجهها الصحيح وكما فهمها العلماءُ الذين أمعنوا كتابَ سيبويه نظرهم، ففهموا مراده ولم ينحرفوا عنها إلى مفاهيم لم تدر بخلد الخليل البتة، على اعتبار أنَّ سيبويه ألّفَ كتابَه أساسا لإحياء علم الخليل[3]، وهم شراح الكتاب وغيرُهم من المبدعين إلى غاية انقضاءِ عصورِ الإبداع مع نهاية ق 4هـ، من أمثال ابن السراج والسيرافي والرماني وأبي علي الفارس وتلميذه ابن جني، ويلحق بهم بعضُ الشواذ المتفرّدين من علماء عصر الجمود والركود من أمثال الرضي الإستراباذي والسُّهيليّ.

وقد اعتمد الحاج صالح مسلكا علميا رصينا متمثلا في إسقاط أحسن ما جادت به المفاهيم اللسانية الحديثة على كثير من المفاهيم الخليلية فأحسن استغلالها في تبيان تفرّد الفكر اللغوي العربي الأصيل وسبقه إلى مناهج و تحليلات قديمة سابقة لأوانها، كاعتماده المنهج التاريخي في تتبع تطور المفاهيم، وكذا ما أسماه بالمقايسة الدلالية في الكشف عن دلالات الألفاظ (المصطلحات) في استعمال أصحابها.

وبمسلكه العلمي خلص إلى أنّ أعمال النحاة في تقنينهم لأصول العربية كانت ميدانيةً، أُعملت فيها الحواسُّ سماعا ومشاهدة فأسفرت عن إحصاء المفردات والمباني تحت أبواب معجمية أو نحوية، وقد اضطرهم ذلك إلى عمل عقلي نظريّ أساسه القياس في تصنيف البُنى والمجاري، وهذه النظرية فعلى أنّها استطاعت أن تقف على المفاهيم الأصيلة على مراد أصحابها، فكذلك أبانت عن كثير من الأغاليط التي وقع فيها لفيف من دارسي عصور الجمود وتابعهم عليه أكثر الدارسين من المحدثين على نحو ما سنراه.

3. احتجاج نحاة ولغويي عصر التدوين بالمحدثين الإسلاميين:

لقد درج الدارسون المحدثون إلا القليلَ منهم على القول بأنّ النحويين قد احتجّوا بالجاهليين والمخضرمين ولم يعيروا المحدثين من الإسلاميين اهتماما في مجال الاحتجاج اللغوي على اعتبار أنهم مولَّدون، وحجتهم في نأيهم عن الاحتجاج بالمحدثين نصٌّ أورده لنا **الجاحظ** نقلا عن الأصمعي تلميذ أبي عمرو وهو قوله: "«جلست إلى أبي عمرو بن العلاء

عشر حِجج ما سمعته يحتجُّ ببيتٍ إسلاميّ »،قال وقال مرة:«لقد حسن هذا المحْدَث حتى هممتُ أنْ آمر فتياننا بروايته »،فاشتهر هذا الذي نُسِب إلى الأصمعي فأخذ ذلك صاحبُ **الأغاني** ونسجَ عليه حكاياتٍ بُنِيت كلُّها على الاستهتار المزعوم لأبي عمرو وخلف و غيرهما بالقديم ونبذ كل محدث (و التخليط عنده بين الإسلامي و المولد)،ومن هذه الخرافات إلى **أبي عمرو** أنه قال :«لو أدرك الأخطلُ يوما واحدا من الجاهلية ما قدمتُ عليه أحدا» "[4] .

لذلك أطلق **التواتي بن التواتي** انطلاقا من هذه النصوص هذا الحكم : "هذا مذهب أبي عمرو وأصحابه...وليس ذلك لشيء إلا لحاجتهم في الشعر إلى شاهد و قلة ثقتهم بما يأتي به المولدون "[5] (ينقل عن المزهر)،على أنّ «المولّد» يطلق على اللفظ المعدول به عن معناه إلى معنى أقرب،أو المعدول به عن إعرابه الصحيح إلى اللحن،ولمّا أخذت تلك الألفاظُ تتوالدُ أدّى ذلك مع الأيام إلى ظهور جيل من المولّدين، وهم كما قال **ابن جني** : " ليس أحد من العرب الفصحاء إلا يقول : إنه يحكي كلامَ أبيه وسلفه ،...وليس كذلك أهل الحضر، لأنهم يتظاهرون بينهم بأنهم قد تركوا كلام من ينتسب إلى اللغة العربية الفصيحة، غير أنّ كلام أهل الحضر مضاه لكلام فصحاء العرب في حروفهم و تأليفهم، إلا أنّهم أخلّوا بأشياء من إعراب الكلام الفصيح "[6] .

وكان **القيرواني** قد استبدل كلمةَ المولدِ بالمحدث قبل السيوطي في كتابه «العمدة» حيث قال: يعني بذلك جريرا والفرزدق فجعله مولدا...وكان لا يعدّ شعرا إلا للمتقدِّمين ، في حين أن معاصر الجاحظ وأعني **ابن قتيبة** فقد ساق نص الجاحظ بلفظة المحدث، والمحدث بالنسبة لأبي عمرو هو معاصره بصرف النظر عن كونه فصيحا أم لا.

وفي رد الحاج صالح على ما تقدم أورد نصا للأصمعيّ نفسه أنه نسب **لأبي عمرو** إنشاد شعر للإسلاميين والاحتجاج ببعضه من ذلك قوله: حدثني أبو عمرو بن العلاء قال سمعت **جندل بن الراعي** ينشد بلال بن أبي برده...(شعر) وقال أنشدنا لـ: **دراج بن زرعة الضبابي ومالك بن حارث الهذلي**[7] كما أسند **أبو عبيدة** لأبي عمرو هذا القول:«وكان **جرير** أشبه

بالأعشى منه بامرئ القيس،ومن شبه فحول الإسلام بفحول الجاهلية شبه **جريرا** بالأعشى»،أفبعد هذا نقول بعدم اكتراث أبي عمرو وأصحابه بالإسلاميين ؟[8] .

وقد احتج أبو عمرو بن العلاء ببيت **للأحوص** وأعنت نفسه بتخريج نحوي لشاهد كان حقه أن يُمنع من الصرف على أنّه منادى مفرد، لكن الأحوص ألجأته ضرورة الشعر إلى أن ينوّنه، وهو أصل المفرد لذلك نصبه، أي أنّ التنوين رجع به إلى الأصل وهو قوله:

سلامُ الله يا **مطرًا** عليها وليس عليك يا مطرُ السلامُ

قال **الزجاجي**: وأما أبو عمرو بن العلاء ويونس وعيسى بن عمر والجرمي، فينشدونه: سلام الله يا مطرا عليها، بالنصب(ويروى يا مطرٌ)،ويقولون رده التنوينُ إلى أصله، وأصله النصب،لأنه في موضع المفعول به،والأصل:أدعو وأنادي مطرا،وهذا المجتزأ للزجاجي دليل على حفولهم بشواهد الإسلاميين ومن ثم جعلهم حجة في اللغة لكونهم فصحاء.

وهذا **أبو عمرو بن العلاء** يقول: "خرجت من الخندق - يعني خندق البصرة - حتى صِرتُ إلى مكة لم أسمع أحدا يقول: «اضرب أيُّهم أفضل»، أي كلهم ينصب"[9] وفي هذا دليل على أنّ ما بين مكة والبصرة عرب فصحاء محتج بلغتهم ، وهي رقعة جغرافية معتبرة جامعة البوادي إلى الحواضر، وكلام أبي عمرو من حيث إطلاقُه ينصرف للغة العرب نثرا وشعرا، وهو بالنثر أولى لعفويته ومن ثم كثرته وشيوعه، ويتعزز ما تقدم بقول أبي عمرو:"..**ليس في الأرض حجازيٌّ إلا وهو ينصب**، ولا في الأرض **تميميٌّ إلا وهو يرفع**..."[10] ، جاعلا الفصاحة في إقليمين عظيمين، فهل يرد قول جرير والفرزدق والأخطل وغيرهم ثم بعد ذلك يتعلق بفصاحة السواد الأعظم من أهل الحجاز ونجد ؟!.

لذا نجد **سيبويه** يسلك المسلك ذاته في الاحتجاج النحوي في كتابه الذي هو عمدة النحو العربي، فقد استدل بشعر **جريرومسكين الدارمي وذي الرمّة والراعي** وغيرهم كثير، وفي «الكتاب» قدر محتفلٌ به من مثل قوله: سمعت عربيّا يقول، زعم يونس أنه سمع العرب يقولون، وكذلك سمعناه من العرب، قال أبو الخطاب: سمعت العرب يقولون وزعم الخليل

أنهن نكرات...وسألنا العرب فوجدناهم يوافقونه ، وكلًّا سمعنا من العرب، ولكن لم أسمعه من العرب، وأما أمامُ فكلُّ العرب تذكره[11].

ومع الذي ذكرناه فإنّا لا نرد نصَّ الجاحظ الذي عزاه إلى الأصمعي بيقين، فإن تحقق ثبوته حملناه على أن أبا عمرو كان يطمئن كثيرا للأقدمين من الجاهليين والمخضرمين لأنّ فصاحتهم مقطوع بها،أمّا المحدثون فلا يُؤمن على الفصيح منهم أن تنقلب فصاحتُه وتصيرَ مدخولةً بمخالطته المولَّدين،وهم(المولدون) كل من لم ينشأ على اللسان الفصيح وكانت الفصاحةُ بالنسبة إليه ليست لغة المنشأ،فمثل هذا لا نأمن أن يتسربَ اللحنُ إلى لسانه ولو على فترات متباعدة، لذا هو فصيح من الدرجة الثانية وغيرُه ممن لم يدرك ظاهرةَ تفشّي اللحن أوثق، ولنا في هذا الطرح برهان،وذلك أنّ **أبا عمرو** قيل له: "أتأخذ عن **ذي الرمّة** ؟ قال : إنه لفصيح وإنا لنأخذ عنه بتمريض"[12] لأجل أنّ أبا عمرو ألفاه في دكّان بالبصرة يكتب فقال له : ما هذا يا ذا الرمّة؟ فقال: اكتم عليّ يا أبا عمرو.[13]

4. القياس في تمثّل النحاة:

ما إن يُذكر القياسُ إلا وتصحبُه الصورةُ النمطيةُ لقياس الفقهاءِ متمثلةً في قياس النازلة الذي ينهض على فرع مقيس وأصل مقيس عليه (النص)، لذا زلت أقلامٌ وضلت أفهام لظنها أنّ القياس النحويَّ يشاكلُ القياسَ الفقهيّ ويبقى الاختلافُ فقط في المادة العلمية المتناوَلة،فنجم عن ذلك ظهورُ قياسٍ وأفولُ قياسٍ أعاد له الحاج صالح وجوده.

1.4 قياسٌ نحويٌّ بطابع الفقهاء:

جدير بأن نومئ إلى أن القياس قبل أن يُنظَّر له قد كان إجراءً عمليا زمان المبدعين من النحاة إلى أن تجلّى مكتملا في كتاب سيبويه، فأقيسته هي حصيلةُ عملٍ مضنٍ قامت به أجيالٌ من النحاة، وهو الدليل الثاني من أدلة النحو، لأنّ النحو معقولٌ من منقول، فهو ينطلق من المُعطى اللغويّ المحصّل بالحسّ لينتقل إلى العمل العقلي الذي ينهض بالتصنيف وحسن الربط والاستنباط، فينبثق من ذلك كله نحوٌ في منتظم مؤسَّس .

والحال ظلّ على ما ذكرنا إلى أن ظهرَ أولُ كتابٍ في أصول النحو جامعٍ، ألا وهو «**الخصائص**» للألمعي **ابن جني**، عرض فيه للقياس تنظيرا من دون أن يأتيَ على تحديدٍ له، لكنه ارتسم فيه خطى المدرسة الخليلية، وبانحراف الأصوليين من الفقهاء عن ألفاظ الشافعي في تحديده للقياس واستبدالِهم لفظة العلةِ بالمعنى أو بالجامع بعد الشافعي، واعتقادِ بعضِ المشتغلين بالنحو من الفقهاء أنّ القياس النحوي كالقياس الفقهيّ ، أدّى ذلك إلى خلط جسيم بين المفهومين، على أنّ القياسَ الفقهيَّ يُعنى بالمعنى، والقياسَ النحويّ يُعنى بالمبنى ، والمقيسَ عليه موجودٌ دائما في الفقه لقيامه على النص،والمقيسَ طارئٌ،في حين أنّ المقيس والمقيسَ عليه في النحو سماعٌ محصلان من واقع الاستعمال،وكان **أبو البركات بن الأنباري** ت 577م هو أولَ من نهجَ هذا النهج في كتابه«لمع الأدلة في أصول النحو»، وتابعه على ذلك جلالُ الدين السيوطي في «الاقتراح في علم أصول النحو»، وقد بيّن **الحاج صالح** أنّ أبواب كتاب ابن الأنباري " كلها منقولة من أصول الفقه دون أي تغيير إلا إدخال المادة اللغوية في مقام الفقه " [14]ولنتبيّن ذلك يكفي أن نعرض لمفهوم القياس عنده ،فقد عرّفه قائلا: " وهو في عرف العلماء عبارة عن تقدير الفرع بحكم الأصل ، وقيل هو إلحاق الفرع بالأصل بجامع ، وقيل هو اعتبار الشيء بالشيء بجامع "[15]، وقوله الأخير أنسب بالقياس النحوي وبكل قياس، لكن تمثيلاته تقضي باعتداده بالأصلية والفرعية المعول عليها عند الفقهاء، وعرّف القياسَ مرةً هكذا: " حملُ غيرِ المنقولِ على المنقول إذا كان في معناه " (3)، وهو بعيد كل البعد عن قياس **الخليل وسيبويه** (القياس النحوي الأصيل) ومنصرف للقياس الاستعمالي، « فحمل غير المنقول » هو كلامنا نحن، « على المنقول » على كلام الفصحاء وما انطوت عليه المدونة اللغوية، بمعنى أنّا نقيس على ما حُمل إلينا من الفصيح لننتحيَ سمتَ الفصحاءِ وننسجَ على منوالهم فتلحق عربيتنا بمعيار عربيتهم .

هذا وإنّ هذه المدرسة لها امتداد إلى عصرنا هذا،بل إنّ أكثر من كتبوا في أصول النحو من المعاصرين لم يكادوا يخرجون عن تأثيلات أبي البركات والسيوطي،وكادوا أنْ يحصروا القياسَ في حملِ نائبِ الفاعل (الفرع) على الفاعل (الأصل) في حكم الرفع لعلة الإسناد

،وقلَّ أنْ يخلوَ كتابٌ من هذا التمثيل المبتذل ، وكتابُ **سيبويه** طافح بالأقيسة في كل صفحة من صفحاته ولكن مأتى هذا القصور من قِبَل عدمِ التمثّل الصحيح للقياس، كما أنّ القياسَ في «الكتاب» يتواجدُ حيث تواجدت المصطلحاتُ الآتية- وكلها تحيل على ما تحيل عليه لفظة القياس- : نظير، مثل، ك، بمنزلة، يوافق، يجري مجرى .

2.4 القياس النحوي الأصيل :

شاع مثلما أسلفت القول أنّ القياس دوما ينهض على الأصلية والفرعية بالاعتبار الذي تقدم ذكره، وما كناّ نتصور القياس إلا على هذا النحو حتى وقفنا على كتاب «منطق العرب» للحاج صالح فرأيناه يعرض للقياس بشكل غير مسبوق، وذلك أنه لم يُعِر ما انتهت إليه أصول النحو اهتمامه قبل أن يطلبها في مظانها، وأعني تلك الإجراءات العملية لدليلي النحو السماع والقياس التي نهض بها النحاةُ الأوائل في غضون تقعيدهم للقواعد، فجاءوا بعمل أصيلٍ تجسَّد في كتاب سيبويه ، وقد نبِه الحاج صالح إلى أنّه ليس من شرط المقيس أن يكون فرعا ، ولا المقيس عليه أن يكون أصلا بالضرورة ، وإنما القياس هو حمل الشيء على الشيء لجامع ،ولا أدلَّ على ذلك من حملهم " «الضاربُ الرجلِ» – ولها ضروب ووجوه مختلفة وهي على كل حال بدائل نحوية- على «الحسنُ الوجهِ » مع أنّ اسم الفاعل هو الأصل للصفة المشبهة فكيف يُحملُ الأصلُ على الفرع ...والواقع أنّ هذا الحمل ليس بالطبع « حملُ ما لا يُعرفُ حكمه على ما عرف من النصوص باجتماع العلة »، فهذا التناقض لم يقصده أيُّ واحد من النحاة "[16].

وإنّ أجمعَ تحديد للقياس النحويّ وأدقَهُ هو ما اهتدى إليه **الحاج صالح** وهو قوله : " فبناء على ما تقدم يمكن تحديدُ القياسِ الصوريّ في النحو العربيّ بهذه الكيفية : توافقُ البناءِ أو المجرى أو العملِ التحويليّ بين أفرادِ الباب وهي نظائرُ لهذا التوافق نفسِهِ ، وقد يكون هذا التوافُقُ جاريا بالفعل في الاستعمال أو غيرَ جارٍ، والدليل على ذلك هو عبارتهم « قياس نظائره»[17]،فالقياس دوما هو توافقٌ وتكافؤٌ وحملُ نظيرٍ على نظيرٍ مماثلٍ، فعبارتهم «قياس الباب» تقتضي نظائرَ لغويةً تحت ذلك الباب وعناصرَ نحويةً أو صرفيةً جامعُها

توافقُ البنيةِ إفراديةً كانت أم تركيبية، فباب «فَعَل» هو مجموعةٌ من الوحداتِ اللغوية متوافقةُ البناء جامعها المثال «فَعَل» نحو: كتب، قرأ، رَسَم، جَمَل...إلخ، مع صرْفِ النظر عن حركة آخره نظرا للتغيرات التي تطرأ عليه حسب وقوعه في الكلام.

وقد كشف **الحاج صالح** عن العلاقة بين الباب والنظير فقال:" الباب هو مجموعة من النظائر والعناصر المتكافئةِ وقد تكون خاليةً أو وحيدةَ العنصر،"[18] فالباب في المفهوم الخليلي هو مفهومٌ رياضيٌّ محصلُهُ قسمةُ التركيب، وهي الاحتمالات الممكنة التي يُسفرُ عنها تركيبُ الحركاتِ المختلفةِ على«فاء»و«عين» المثال من الكلمات الثلاثية مثلا مع الاكتفاء بإسكان العين فقط، فتؤدّي قسمةُ التركيب (وهو مفهوم رياضي)إلى 12 احتمالا، أحدُها موجودٌ بموجب القسمةِ وهو غيرُ محصّلٍ في واقع الاستعمالِ، وأعني باب «فِعُل»، بمعنى أنّ مجموعتَه مجموعةٌ خاليةٌ (Ø) بلغة الرياضيات، وآخر أحادي العنصر وهو باب «فُعِل» فليس له من الأسماء إلا «دُئِل».

وإذا نظرنا في عناصر الباب فإننا نرى جامعَ ما بينهما هو البنية، ويتم ذلك بمقابلتها ببعضها فإذا حصل تطبيق بين عناصر المجموعة أو بين مجموعتين، وذلك بموافقة العناصر فيما بينها بعد المقايسة والمقابلة في عدة الحروف وفي ترتيبها وحركاتها، قضينا بأنّها نظائرُ، ومن ثم حصول القياس وتشكّل الباب، **فالباب هو القياس**، لذلك قال **سيبويه**: فلمّا وجدوا الباب والقياس في فَعِل أن يكون **بمنزلة** فَعَل...[19] ، أي في النسبة، وقوله: «بمنزلة» أي يجري مجراه ويكافئه، فالنسبة إلى «نَمِر» هي نَمَريّ موافقة لها لـ: أَسَد← أَسَديّ، **والموفقة هنا حاصلة في المجرى والتحول** .

وقال **ابن جني** عن بعض الألفاظ الشاذة بأنها:" لا تعقِد بابًا،ولا يُتخذُ مثلُها قياسا[20]، فالشاذ كونه شاذا بمخالفته نظائر الباب والقياس ومن ثم خروجه عن بابه الذي ينتمي إليه ببنيته المختلفة عن نظائره،وإنّ جامعَ ما بينه وبينها يكونُ باعتبار الأصلِ الذي يُفترض أنْ يأتيَ عليه بناؤه أو مجراه قبل شذوذه،فمثلا: كون استحوذ من باب استطال واستقام واستعاذ...إلخ **فباعتبار الأصل**،وذلك أنّ استحوذ حقُّها أن تأتي هكذا: «استحاذ»،لأنّها من

حوذ كما أن استطال واستقام واستعاد من طول وقوم وعوذ، وباعتبار خروجها ببنيتها عن نظائرها فهذا شذوذ ،لأنها لو أخذت مجراها الطبيعي لجرت مجرى أفراد بابها، وهذه **الشواذ هي عينها النوادر** في استعمال **سيبويه**، وهي كل ما كان مطردا في الاستعمال - وقد لا يجيء غيره- شاذا عن قياس نظائر الباب.

3.4 ألفاظ القياس في استعمال سيبويه:

سنستعرض جملة من ألفاظ القياس مما أورده **سيبويه** لا للدلالة على انتظام الباب وإنّما لدلالة على انتظام النظام النحوي العام،فهي أقيسة تدل عليها ألفاظٌ متعددةٌ جاءت لتبرر كثيرا من الظواهر اللغوية فتبدو منتظمة في نظام لغويّ مكين وذلك أنّ من القياس ما يُصارُ إليه لتصنيف البُنى والمجاري تحت أبواب نحوية صرفية،وهي كل البنى والمجاري التي حصل لها تطبيقٌ تامٌّ في بُناها ومجاريها،ومنه ما يصار إليه بداعي تقنين اللغة ليمتثلها المتكلمون،ومنها البنى التي تحكمها علاقاتٌ إلزاميةٌ ببنى أخرى، فتأخذ مجرى واحدا في تحولها من بنية إلى بنية، ومن ثم من باب إلى باب كلزوم «يفْعُل» لـ «فَعُل»نحو: حَسُن← َ يحْسُنُ،شرُف← َ يشْرُف،...إلخ،فالقاعدة في كل ما جاء ماضيه على فَعُل أن يجيء مضارعه على يفْعُل إلزاما،ومن القياس ما يورده النحوي ليُبِينَ عن انتظام اللغة وأنها تأخذ في باب من العمل والتحول وبالتالي استحالتها إلى بنية من البنى، ما تأخذه في باب مغاير لاتفاق في معنى من المعاني،فلا يجمعهما جامع مكافئ من كل الوجوه - وإلا لحصل تطبيق تام وكان القياس - وإنما يلتقيان في بعض المعاني ليس إلا.

ومثال هذا الأخير قول **سيبويه**: .« وإنما ضارعت (الأفعال المضارعة) أسماء الفاعلين أنك تقول: إنّ عبدَ اللهِ ليفعلُ، **فيو افق** قولَك:لفاعلٌ... وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسم ولا تلحق فَعَلَ اللام»[21]، هنا يقابل سيبويه بين «ليفعل» و «لفاعل» بين الفعل المضارع واسم الفاعل من وجهتين اثنتين، ألا وهما: الموضع، وثانيهما لحاق اللام بهما في الموضع ذاته الذي تقعان فيه، وهو خبر «إنّ» فلمّا حصلت الموافقة من هذين الوجهين من خلال هاتين المقايستين اللتين استعملت فيهما لفظتان من ألفاظ القياس وهما «يوافق» و«كما»، دل

ذلك على أنّ الفعل المضارع وإن كان فعلا إلا أنه يشبهُ الاسمَ من بعض الوجوه، ولقاء تلك المشابهة أُعرب إلحاقا له بالأسماء، وأصل الأفعال أن تُعرب.

وما يدل أنّهما ليستا من باب واحد وإنما الموافقة تأتيهما من بعض الوجوه ليس غير، "أنك لو وضعتها مواضع الأسماء لم يجز ذلك، ألا ترى أنك لو قلت : إنّ يضرب يأتينا ...لم يكن كلاما ...إلا أنها ضارعت الفاعل **لاجتماعهما** في المعنى "[22]،فقد اجتمعتا معنًى (فِعْلُ عبدِ الله)وموضعا(مجيئهما بعد اسم إنّ)،والاجتماع ههنا بمعنى الموافقة والقياس.

وقال **سيبويه** في غضون حديثه عن ارتفاع الجمع المؤنث السالم ضمّا لوحده وانتصابه وجرّه كسرا على حد سواء ، من باب إبراز الانتظام للظواهر اللغوية فيما بينها ما يأتي : "...ومن ثم جعلوا تاء الجمع (جمع المؤنث السالم)في الجر والنصب مكسورة، لأنّهم جعلوا التاء التي هي حرف الإعراب **كالواو** والياء، والتنوين **بمنزلة** النون لأنّها في التأنيث **نظيرة** الواو والياء في التذكير **فأجروها مجراها** "[23]،فبيّن **سيبويه** مما تقدّم أنّ المجرى الذي يأخذ فيه الجمع المؤنث السالم رفعا من جهة ونصبا وجرا من جهة أخرى، هو ذاته الذي يأخذ فيه الجمع المذكر السالم، وذلك أنّ التاء وما يعتورها من حركات بمنزلة الواو والياء ، والتنوين في حال إتيانه مُنَكَّرا نظيرُ النون التي تعقب الواو أو الياء، ولمّا حصل التوافقُ والتناظرُ من هذه الوجوه كان ذلك أدعى لأن يجري الجمع المؤنث السالم مجرى الجمع المذكر السالم في تفرد الرفع بعلامته الإعرابية واجتماع النصب والجر على علامتهما الإعرابية، وقد تحصّلت مقايسة **سيبويه** بأربعة استعمالات متمثلة في : **الكاف، بمنزلة، نظيرة، أجروها مجرى** .

4. 4 مكان الأصل و الفرع من القياس الأصيل :

زعمنا فيما مضى ممّا عزوناه إلى **الحاج صالح** من قول : أنه ليس من شرط القياس أن يتوافر على أصل مقيس عليه وفرع مقيس، وبيّنّا بأنّه بهذا الشرط ليس شرط هذه الصنعة، وإنّما مردّه إلى القياس الفقهي (قياس النوازل لا القياس الترجيحي) الذي من شرط حصوله أنْ تطرأَ نازلةٌ فتوجب على العلماء أن يجدوا لها حُكما فرعيا انطلاقا من نص شرعيّ يكون أصلا في إجراء حكمه على النازلة لتُلحق به .

يقول **سيبويه** :" وذلك الحرف «ما» نقول: ما عبدُ الله أخاك، وما زيدٌ منطلقا، وأمّا بنو تميم **فيجرونا مجرى**«أمّا» و«هل»، أي لا يعملونها في شيء، وهو **القياس**، لأنه ليس بفعل وليس «ما» **ك** «ليس» ...وأمّا أهل الحجاز **فيشبهونها** بـ «ليس» إذ كان معناها كمعناها **كما شبهوا** بها «لات» في بعض المواضع "[24].

في هذا المجتزأ نقف على قياسين، حدهما أقيس بحسب سيبويه،وهي اللغة التميمية في «ما»،وثانيهما أسير استعمالا وهي اللغة الحجازية، وكانت الأولى أقيس وهي التي رُوعي فيها جانب المبنى لا المعنى،لأنّ «ما» أُجْرِيت مُجرى «ألف الاستفهام،وهل وإنما أمّا»،وهي حروف كما أنّ«ما» حرف،وهي مهملات لا عمل لها تماما مثل «ما» التميمية،ويزيدنا السيرافي جامعا آخر يمْثُل في كون أن :«ألف الاستفهام و هل وإنّما» تدخل على الأسماء كما تدخل على الأفعال،وما كان هذا شأنه لا يكون عاملا[25]،وذلك أنّ من الحروف ما لا يكون مختصّا إلا بالأسماء وإنّ منها لمَا يدخل إلا على الأفعال فقط .

والحمل هاهنا يكون بين أصل وأصل، إذ : هل زيدٌ قائمٌ، أصل، وما زيدٌ قائمٌ، أصل، والتناظرُ حاصلٌ بالتوافق القائم بين الجملتين مبنى ومجرى، فالبنيتان جاءتا على النحو الآتي :حرف + مبتدأ +خبر، والمجرى يتمثل في الإعراب الذي أخذت فيه هاتان البينتان المتناظرتان، ثم إنهما ثابتتان على ما جاءتا عليه من حيث الرتبةُ والإعرابُ والعدّة وبثباتهما على المجرى مهما تقدم خبرُهما على مبتدئهما يعتبران أصلين .

أمّا «ما»الحجازية فقد شبهوها بـ «ليس»لاجتماعهما على معنى النفي ولتوافقهما بنيةً ومجرًى، فكما أن ليس النافية إذا دخلت على ما أصله مبتدأ و خبر عملت فيهما رفعا ونصبا على التوالي، فكذلك «ما»، إلا أنّ «ليس» ثابتة على المجرى وإن تقدم خبرُها على اسمها أو فصلتهما «إلا»، وذلك لا يكون لـ «ما» وإنما تصير مهملة لا عمل لها، وبالتالي تعود إلى أصلها، فـ «ليس» بثباتها هي أصل و «ما» بخروجها عن هذا المجرى في حال تغير بنيتها تقديما وتأخيرا أو بتوسط «إلا» لما أصله مبتدأ أو خبرا يجعل منها **فرعا** لأنها فقدت عملها وهي في قياس

«لات» التي لا تعمل عمل ليس إلا بشروط، فإذا اختلّ شرط من تلك الشروط صارت مهملة، في حين أنّ «ليس» عاملةٌ من دون شرط .

وبهذا الإجراء الحملي بين محمولٍ غيرِ ثابتٍ على مجراهُ ومحمولٍ عليه ثابتٍ على مجراهُ تتحقق الأصلية والفرعية عرضا، وهو بما تقدم دليل في غلط تعميمه على كل قياس .

وقول **سيبويه** : «كما شبهوا بها «لات» في بعض المواضع» هو قياس ما لا يثبت على مجراه بما لا يثبت على مجراه ،أي أن الوهن الذي اكتست به «ما» الحجازية بعدم ثباتها على المجرى إلا بشروط،نظيره الوهن الذي تكتسي به «لات» وذلك أنها لا تعمل إلا مع «حينَ» التي هي في موضع المفعول به من الجملة الفعلية ،و«حينُ» التي موضعها الفاعل تحذف وتكون مقدرةً في الذهن .

وبكونهما تعملان بشروط ثم ترجعان إلى أصليهما إذا ما اختلت شروط عملهما،وكانت «ليس» أصلا لهما في الحمل،وكانتا على مجرى واحد حال إهمال عملهما،يعني ذلك أنهما متقايستان،وبالتالي لا تكون إحداهما في موافقتها لـ«ليس» ثم خروجها عن ذلك ناشزة، وإنما تتعزّز في عدم ثباتها على المجرى برسيلتها،وقياس «لات»على«ما» الحجازية هو قياس فرع على فرع .

ونظير ما تقدم مما قياسه يتردد بين قياسين قياس أصل على أصل وقياس فرع على فرع،قياس صار إليه الفرّاء في تخريجه لوجهين لغويين تنوعت طريقةُ تأديّتهما وكان أحدهما أقيس وثانيهما أفشى وأشيع ،وهما : «عليهِم» و«عليهُم» ،فالأصل «عليهُم» وذلك أن الأصل في الهاء أن تُضم مهما كان موضعها ،مفعولا به «ضربهُم» أو مبتدأ «هُم فعلوا ذلك» أو مجرورا «لهُم ،منهُم» وهذه المواضع لا تنوع فيها لدى العرب ،إلا إذا سُبقت «الهاء» بكسر أو بياء ساكنة فبعض العرب يُجْرونها على الأصل وبعضهم يخرجون عن الأصل بتنوع فرعي **لعلة الثقل** ،وعن هذا الأخير قال ابن جني :" ...أن الكسر في نحو هذا (فيهِ) أفشى في اللغة فقُدّم ،و الضم أقل استعمالا "[26] لثقله وإن كان أصلا .

قال **الفراء** : "ومثله مما قالوا فيه بالوجهين إذا وليته ياء ساكنة أو كسرة ،قوله تعالى : {وإنه في أُمِّ الكتاب } [الزخرف /4]...يجوز رفعُ الألف وكسرها لمكان الياء ...فمن رفع، قال:الرفع هو الأصل في «الأُم» ومن كسر (إمّ) قال: "هي كثيرة المجرى في الكلام،واستثقل ضمةً قبلها ياء ساكنة أو كسرة ...فكل موضع حسُنَ فيه كسْرُ الهاءِ مثل قولهم :«فيهِم» وأشباهها جاز فيه كسر الألف من«أم»وهي قياسها"[27]فحمل هاهنا فرعا على فرع،وبحمله «فيهُم»و«عليهُم» على«أُم» يكون قد حمل أصلا على أصل،وبكل هذا يمتنع تعميمُ الأصليةِ والفرعيةِ في كل قياس وجعله مبدأ من مبادئه .

5. العلة النحوية الأصيلة :

ممّا التبس على كثير من الدارسين ولبّسوا به علينا وهم لا يعلمون مفهوم العلة،ولم نجد أحسن من عرضه وفق مراحل التي مر بها **كالحاج صالح**،فقد كشف لنا أنّ المفهوم الأصيل **للعلة** يستلّ من كتاب **سيبويه** ومن كتابات المبدعين الأوائل، وليدل على مدى الانحراف الذي أصاب هذا المفهوم اتبع خطوات المنهج التاريخي وفق ما يلي :

1.5 العلة النحوية من الأصالة إلى مناط الأحكام :

يقول **الحاج صالح** :"...ولا يطلق سيبويه على هذا المفهوم العلمي الدقيق لفظة **علة** أبدا بل **العلة** هي دائما عند النحاة الأولين **عامل اضطراب** ومانع للاطراد في داخل الباب..."[28]، فالعلة دائما تقتضي فرعا حاضرا عن أصل غائب، وإذا ما أخذ الكلام أو اللفظ مساره الطبيعي ولم يعترضه عامل اضطراب (وهو العلة) ولم يشغله شاغل ما عن استمراره واطراده لكان أصلا فقط، وهذا العدول والخروج عن الباب لثقل أو شذوذ أو لَبس يستوجب صيغة فرعية عن أصل معدول به، وما كان هذا شأنه من الضروب و النُّحُو اللغوية، وهو كل خارج عن النظام اللغوي العام، يطلب من النحوي أن يجد له تفسيرا فإن كان شاذا عن نظائر بابه من غير داع، فُسِّر بأنه كذلك سمع وبذلك قالت العرب ،فلا نتجاسر عليه ولا نعدوه إلى وجهه الذي يقتضيه قياس الباب، وإن كان مما يرجع إلى أصله إذا لم يشغله شاغل بينوا نوعية ذلك الشاغل وحددوا سبب الاعتلال، أما ما لا يرجع إلى أصله لاطراد علته فهو

ما قال فيه **المبرد**: " فمن المحذوف ما يكون حذفه قياسا لأن العلة جارية فيه " [29] وهو **كل ما كانت علته موجبة**، ذلك أن قسمة التركيب وما يقتضيه القياس لو أنها جرت مجرى الصحيح من الكلم الخالي من العلة والهمزة والتضعيف تستوجب أصلا يفترضه النحوي بموجب القسمة والقياس لا وجود له في الاستعمال لا طراد علته نحو : مِوْزان وأُأْكُل ويقْوُل ،فهذه أصول في افتراض النحوي تفرعت عنها: ميزان وكُل ويقُول .

ويتأكد ما تقدم بما ذهب إليه **الزجاجي** في دفاعه عن **المبرد** الذي جعل الاسم ما دخلت عليه حروف الجر فاعترض عليه بـ: كيف وصه ومه، بقوله : " لأن الشيء قد يكون له أصل مجتمع عليه ثم **يخرج منه بعضه لعلة تدخل عليه**...إلخ.[30] ولندلل على صحة ما نحن فيه نورد بعض الأمثلة التي وظّف لها **سيبويه** مصطلح **العلة**، من ذلك قوله (عن الخليل): "و تقول في الإضافة (النسبة) إلى قِسيّ وثِدِيّ، ثُدَويّ وقُسَويّ لأنها فُعول، فتردها إلى أصل البناء، وإنما كسروا القاف و التاء قبل الإضافة لكسرة ما بعدها وهو السين والدال، فإذا **ذهبت العلة صارتا على الأصل** "[31]،وقال أيضا عن ثبات الياء و الواو في هاء الغائب (ضربهو) "لأنه **لم تأت علة** مما ذكرنا (توالي حروف متشابهة) فجرى على الأصل "[32] وقال أيضا : "ولم تذهب الواو كما ذهبت من الفعل يَعِد ولم يحذف من مَوْعِد لأنه **ليس فيه من العلة** ما في يعد ولأنها اسم[33]

فواضح أنّ العلة إذا غابت رجع الشيءُ إلى أصله الذي يأتي عليه غالبا، فالعلة إذا طرأت يطرأ معها ما هو خلاف الأصل، "ولا يوجد في كتاب سيبويه و لا عند معاصريه وشيوخه معنى آخر لهذه الكلمة غير هذا "[34].

وكذلك هذا الذي يوجد في كتاب «الأم» **للشافعي** – وقد عاصر سيبويه – و لم يوظفها بخصوص حديثه عن القياس وإنما وظفها الذين من بعده و استبدلوا العلة بالمعنى، قال **الشافعي** : " أن يكون الشيء في معنى الأصل فلا يختلف القياس فيه ..."[35] جاء مثل هذا في «الرسالة» ولم يذكر «العلة» فيه إلا مرة واحدة بمعنى أنها عنصر اضطراب، وتكرر مجيئها

في كتاب «الأم» من ذلك قوله : "فعلمنا أن لجمعه في الحضر **علة** فرقت بينه و بين إفراده فلم يكن إلا المطر – والله أعلم –"[36] .

فالأصل الإفراد لا الجمع، ولعلة المشقة - وهي عارضة - خرجت الصلاة عن هيئتها الأصل إلى هيئة فرعية وهي الجمع، فالصورة الفرعية للصلاة منوطة بالمشقة وجودا وعدما .

ثم عُمِّم استعمالها في أواخر ق 3 هجري والقرون التي تلته بتأثير من علماء الكلام لتصير سببا عاما، تأتي لفظة العلة لتبرير الظواهر اللغوية بعامة، بعدما كانت تأتي لتفسر ما اضطرب من البنى والمجاري وخرج عن أصله، فما جاء على أصله عند **سيبويه** ومن تقدمه لا يحتاج إلى تعليل لأنه لا شيء فيه، يقول **ابن جني** : "اعلم أنّ ما جاء على أصله فلا كلام فيه وإنما السبيل ما خرج عن أصله أن ينظر إلى علته ما هي " [37]،وقد كان هذا التعميم قبل غزو المنطق الأرسطي العلوم الإسلامية،لأن العلة الأرسطية هي أربعة أنواع ومؤداها بلوغ كنه الشيء وحقيقته من خلال وضع حدّ له، لذلك كان **الكندي** من يقول : "وبَيّنٌ أنّا متى أحطنا بعلم عنصرها فقد أحطنا بعلم جنسها، ومتى أحطنا بعلم صورتها فقد أحطنا بعلم نوعها، وفي علم النوع علم الفصل، فإذا أحطنا بعلم صورتها وعلتها التمامية فقد أحطنا بعلم حدها، وكل محدود فحقيقته في حده "[38].

وبداية من **ابن السراج** وُسِّع في استعمال العلة لتدل على القانون النحوي والقاعدة المستنبطة من كلام العرب، واستنباطها هو نتيجة لاستمرار العلاقة بين العلة و المعلول، كالفاعل وعلامة الرفع، والمفعول وعلامة النصب، يقول **ابن سراج** : "العلة التي إذا اطردت وصل بها إلى كلامهم فقط "[39] الرفع للفاعل دون تخلف يجعل منه قانونا يُحتذى ليتوصل به إلى انتحاء سمت كلام العرب .

والعلل عند **الزجاجي** تلميذ ابن سراج ثلاث [40]، تعليمية وهي التي يتوصل بها إلى كلام العرب، وقياسية وهي التي يبرر بها للقواعد عن طريق القياس فإذا كان لتلك القاعدة التي يتوصل بها إلى كلام العرب ما تتعزز به من البنى والمجاري لجامع بينهما حصل التعليل، وعلل

جدلية وهي كل التعليلات التي تناقش بها العلة القياسية وهي من نتاج الجدل العقيم الذي هو أثر من آثار الفكر اليوناني .

ثم انتهت العلة إلى السبب الذي من أجله يلحق الفرع بالأصل في الحكم في باب القياس، وهو انحراف حصل قبلا عند الفقهاء، فبعد أن كان يعبر عنه بـ «المعنى»عند **الشافعي** ثم «الجامع» وكان للعلة الفقهية مفهومها الأصيل، أضحت العلة إحدى أركان القياس عند الأصوليين من الفقهاء ليحتذي حذوهم **أبو البركات** في كتابه «لمع الأدلة»، ثم **السيوطي** في «الاقتراح» لظنهم أن القياس النحوي يقوم على ما يقوم عليه القياس الفقهي، ثم جرى على هذا أكثر من عرضوا لأصول النحو في هذا العصر.

2.5 أنواع العلل :

يمكن أن نعود بمختلف العلل التي وردت في كتب أصالة النحو إلى مبدأين اثنين وهما: **الثقل** وهو أكثرها، **ودفع الالتباس**، فأمّا دفع الالتباس فقد وجدوا لها مخرجا في **الفارق**، وأمّا الثقل فقد تخلصوا عنه ببعض العلل ك : كثرة الاستعمال وطول الكلام، واجتماع العلامة الواحدة، واجتماع بنيتين على مسمى واحد (التعاقب بالإبدال).

هذا وإن علة **الثقل** ومن ثم التخلص منه **بالحذف والاختلاس والإدغام** ونحو ذلك من ضروب الاختصار، وعلة **دفع الالتباس** بفارق يفرق به الشيء وصنوه هما مبدآن متضادّان، فلئن كان الأول منها ينهض على التخفيف فإن ثانيهما ينهض على شيء من التثقيل دفعا للبس، وهذا ما كان قد أشار إليه الحاج صالح[41].

وسنقتصر هاهنا في مبدأ التخفيف على **علة كثرة الاستعمال** لكثرة ورودها في كتب الأقدمين، وذلك أن العرب إذا دار الشيء على ألسنتها بكثرة تسمّحت فيه فغيرته عن مجراه أو مبناه وبالتالي عن أصله الوضعي، وأمثلته أكثر من أن تحصر، منها حذف ياء المتكلم في نداء «يا ابن أم» و«يا ابن عم» وقد علل **سيبويه** ذلك بكثرته في كلامهم، ولم تحذف هذه الياء في مثل قولهم « يا ابن أبي» و«يا غلامي» لقلة ورود هاتين العبارتين في الاستعمال [42] ، والحذف في مثل هذا طال حرفا، " ومما حذف وأصله في الكلام غير ذلك : «لم يك» و«ولا

أدر» وأشباه ذلك "[43]، فهذان فرعان خرجا عن أصلين هما «لم يكن» و«لا أدري» وعلتاهما غير موجبة لعدم اطرادها، فالعرب تقول أيضا «لم يكن» و«لا أدري» كما أنها تحذف فتقول : « لم يك» و«لا أدر» لكثر الاستعمال، فما استعمل بكثرة تسمّحوا فيه بأن يحذفوا منه طلبا في الخفة، قال **السيرافي** عنها :" فالذي أوجب الحذف اجتماع معنيين ... والآخر كثرته في الكلام "[44]، كما أنهم قد يحذفون الفعل لكثرته في الاستعمال وبالتالي علم المخاطب به، قال **سيبويه** : "هذا باب يحذف منه الفعل لكثرته في كلامهم حتى صار بمنزلة المثل) [45]، وهي عبارات جامدة جرت مجرى الأمثال، من ذلك قولهم : «كلَّ شيءٍ ولا شتيمةَ حُرٍّ» أي ائت كلّ شيء ولا ترتكب شتيمة حر ".

ومن أمثلة **المبدأ الثاني** : نسبة العرب لـ : البحرين (بلد) بأن تبقى علامة التثنية في المنسوب هكذا «بحراني» خلافا للأصل، لأنّ الأصل في النسبة الرجوع بالمنسوب إليه إلى الإفراد بإضافة ياء النسبة إليه على النحو الأتي : **بحران ← بحري**، ولكن مخافة أن تلتبس النسبة إلى البلد بالنسبة إلى البحر، فرّقوا بأن تركوا البحر على أصله في النسبة إليه، وخرجوا عن الأصل بزيادة الألف والنون للتفريق بين المنسوب إلى البلد والمنسوب إلى البحر فعدلوا إلى ما هو أثقل خشية اللبس "[46].

6. خاتمة:

في خاتمة هذا المقال نخلص إلى أن لهذه النظرية دور كبير في تصويب أخطاء متوارثة درج عليها الأكثرون، فقد تكشّف لنا أن النحاة الأول استشهدوا بكلام عامّة العرب من الإسلاميين المحدَثين شعرا ونثرا إلا من كانت فصاحته مدخولة وذلك لمخالطته المولّدين وارتياده مواطن الظنة، وأوضحنا حقيقة القياس الأصيل وأنه ينهض على مبدأ التناظر والتكافؤ في البنى والمجاري، وأنه يأتي لبيان انتظام الباب ومن ثم حصول القياس وذلك بمطابقة العناصر اللغوية المتناظرة وحصول تطبيق تام بينها،ويأتي لتبيان انتظام النظام اللغوي العام ويكون «قياسا»من بعض الوجوه لا «القياس»،ولا ينهض على مبدإ الأصلية والفرعية التي أصل لها الفقهاء بعد الإمام الشافعي وتأثر بها النحاة الفقهاء من أمثال أبي

البركات والسيوطي وسار عليها أكثر معاصرينا،لذلك رأينا أمثلة يكون المحمول فيها والمحمول عليه أصلين معا أو فرعين معا أو أحدهما فرع وثانيهما أصل، وأبان مقالنا عن المفهوم الأصيل للعلة النحوية وهو لا يأتي في غضون توظيف القياس المتأسس على أركان أربعة،ولا يأتي للكشف عن السبب العام في أثناء تفسير الظواهر اللغوية وتبيان انتظامها، وإنما هو سبب خاص لا يفسر إلا ما خرج عن مساره الطبيعي لعلة من العلل.

7. الحواشي :

[1] الحاج صالح عبد الرحمن، النظرية الخليلية الحديثة ،الجزائر،إصدار مركز البحث العلمي والتقني لتطوير اللغة العربية ،بوزريعة ،2007، العدد الرابع.ص5.

[2] المرجع نفسه.

[3] سيبويه عمرو بن عثمان، الكتاب، تح:عبد السلام هارون، ط3، مكتبة الخانجي، مصر، 1988، ج1.ص25.

[4] التواتي بن التواتي، المدارس النحوية، دار الوعي، الجزائر، 2008م.ص134.

[5] ابن جني أبو الفتح ،الخصائص،ج1،تح:محمد النجار،الهيئة العامة لقصور الثقافة، القاهرة،2006م،ص20.

[6] مرجع سابق،السماع اللغوي العلمي،ص ص،14،13.

[7] المرجع نفسه،ص ص،14،13.

[8] الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق،أمالي الزجاجي،تح: عبد السلام هارون،ط2،دار الجيل،لبنان،1987،ص،83.

[9] عبد العال مكرم،الحلقة المفقودة،ظ2،مؤسسة الرسالة،سوريا،1993،ص139.

[10] الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق ، مجالس العلماء، تح: عبد السلام هارون، مكتبة الخانجي.ص3.

[11] مرجع سابق،الكتاب،ص ص،304،135.

[12] محمد بن سلام الجمحي،طبقات الشعراء،تح: طه أحمد ،دار الكتب العلمية، لبنان،2001،ص173.

[13] انظر:ابن جني،الخصائص،ج3،ص ص210،211.

[14] مرجع سابق ،منق العرب،ص326.

[15] أبو البركات الأنباري،لمع الأدلة في أصول النحو،تح: سعيد الأفغاني، مطبعة الجامعة السورية،سوريا، 1957،ص93.

[16] مرجع سابق،منق العرب،ص327.

[17] المرجع نفسه،ص183.

[18] المرجع نفسه،ص137.

[19] مرجع سابق،الكتاب،ج3،ص343.

[20] مرجع سابق،الخصائص،ج1،ص73.

[21] مرجع سابق،الكتاب،ج1،ص14.

[22] المرجع نفسه،ج1،ص14.

[23] المرجع نفسه،ج1،ص17.

[24] المرجع نفسه،ج1،ص 57.

[25] السيرافي أبو سعيد،شرح الكتاب،تح:أحمد مهدلي،علي سيد علي،ط1،دار الكتب العلمية،لبنان، ج1.ص322.

[26] ابن جني ،المحتسب،ج1،ص302.

[27] الفراء ،معاني القرآن الكريم،ج1،ص5.

[28] مرجع سابق،الحاج صالح،منطق العرب،ص328.

[29] الحاج صالح ،البنى النحوية العربية،ص242.

[30] الزجاجي عبد الرحمن بن إسحاق،الإيضاح في علل النحو، تح: مازن المبارك،ط1،دار النفائس،لبنان، 1996.ص51.

[31] مرجع سابق،الحاج صالح،منطق العرب،ص ص331،330.

[32] المرجع نفسه. ص ص331،330.

[33] المرجع نفسه. ص ص331،330.

[34] المرجع نفسه.ص ص331،330.

[35] ا محمد بن إدريس لشافعي ،الرسالة،تح: أحمد شاكر،ط1،مطبعة مصطفى الباني الحلبي ،مصر.ص376.

[36] محمد بن إدريس لشافعي ،الأم،تح:رفعت فوزي عبد المطلب،1،مصر،2001.ص166.

[37] الحاج صالح،منطق العرب،ص388.

[38] المرجع نفسه.ص388.

[39]

[40] مرجع سابق،الحاج صالح،البنى النحوية العربية،ص247.

[41] المرجع نفسه.

[42] انظر:الطاهر حمودة،ظاهرة الحذف في الدرس اللغوي،الدار الجامعية،مصر،1998،ص32.

[43] مرجع سابق،السيرافي،شرح كتاب سيبويه،ج1؛ص180.

[44] مرجع سابق،سيبويه،الكتاب،ص280.

[45] المرجع نفسه،ص280.

[46] مرجع سابق ،السيرافي،شرح كتاب سيبويه،ص95.